آسو للدراسات
جميع الحقوق محفوظة
2022

أزمة السيادة،
الهيمنة الممزقة والسعي الكردي إلى الحكم الذاتي الديمقراطي في سوريا

المصدر: The Oxford Handbook of Contemporary Middle Eastern and North African History 2020

https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199672530.001.0001/oxfordhb-9780199672530

العنوان الأصلي للمادة: The Crisis of Sovereignty, Ruptured Domination, and the Kurdish Quest for Democratic Self-Government in Syria

الكاتب: عباس ولي، منظّر سياسي واجتماعي كردي متخصص في الفكر السياسي الحديث والمعاصر وسياسة الشرق الأوسط الحديثة. أستاذ النظرية الاجتماعية والسياسية الحديثة في قسم علم الاجتماع في جامعة بوغازجي في اسطنبول، تركيا.

المترجم: محمد شمدين؛ مترجم وباحث كردي من سوريا، ماستر في العلاقات الدولية. بكالوريوس لغة انكليزية

المترجم: الورقة عبارة عن جمع بين مسودة البحث منشورة على صفحة الكاتب على موقع (Academia.org) وبين البحث المنشور في المصدر المشار إليه في الأعلى.

المحتويات

الملخص: 3

المقدمة: 3

الدولة القومية وبدون جنسية 5

المسألة الكردية في سوريا: السيادة وغياب الممثل 6

تمزق وصعود الآخر ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
ما وراء السيادة: الدولة القومية وإمكانية الاستقلال الديمقراطي 9
ازمة السيادة واعادة تشكيل المسألة الكردية 12
الصياغة الخطابية لمفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي 14
شروط امكانية مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي 16
الخاتمة 18

الملخص:

على الرغم من الإجماع على أن الأزمة السياسية في سوريا وظهور إقليم الحكم الذاتي الكردي يخلفان تأثيرات خطيرة على قدرة الدولة الوطنية في سوريا على البقاء، إلا أنه لم تبذل أي محاولة لتقديم تفسير نظري لذلك. فغالبا ما تستند الأدبيات التي تتناول الأزمة ونتائجها المحتملة إلى التاريخ السياسي للبلد من أجل تتبع جذور الأزمة المزمنة في الشرعية، والتي تجدها على أنها السبب الرئيسي للأزمة الحالية. تجادل هذه الورقة بأن سوريا تشهد أزمة سيادة، يدل على ذلك التمزق الحاصل في نسيج السلطة السيادية، وعلى التمزق الحاصل في واجهتها القانونية والذي ينحو الى جوهر العنف. هذا العنف الذي يكشف الفعل التأسيسي للدولة، وهو فعل من أعمال العنف الخالص الذي يؤدي الى ظهور الاخر الذي (بلا دولة)، هذا الآخر المقموع من صاحب السيادة. وبهذا المعنى، فإن التمزق الموجود هو تقاطع لأزمة السيادة مع السعي الكردي إلى الحكم الذاتي الديمقراطي، إنهما مرتبطان ببعضهما البعض، تاريخيا ومنطقيا.

المقدمة:

كان "الربيع العربي" دليلا على تنامي رغبة الشعوب في تقرير مآلها السياسي وظهورها كقوة سياسية، ورفضها للأنظمة الحاكمة، والمطالبة بالسلطة. من تونس إلى سوريا، تم التعبير عن المطلب الشعبي للتغيير في السعي إلى حكم ديمقراطي يمثل إرادة الشعب. ترددت أصداء المطالبة في الشوارع بإعادة السيادة للشعب، لتصبح النقطة المحورية للحركات الاحتجاجية الشعبية. وقد أعطى سقوط بن علي ومبارك والقذافي بالفعل شرعية وثقة كبيرة للانتفاضات الشعبية في هذه البلدان، ما أثار استياء بشار الأسد حتى قبل ظهور الحركة الاحتجاجية الشعبية في سوريا، الذي استبق وحذر السوريين من قدوم هذا "الفيروس". لكن في سوريا مع وصول هذه الموجة، تعثرت حركة الاحتجاج الشعبية ضد نظام البعث دون أن تترسخ، وانتشرت دون أن تكون منظمة وتشتت قبل أن تتأصل. أدى الرد العنيف للدولة والاستخدام العشوائي للعنف إلى تفتيت معارضة المفككة أصلا، وإلى تقويض تماسكها ومسارها، حتى قبل أن تتدخل القوى الإقليمية مع قوى محلية بالوكالة في الأزمة "الوطنية" الصاعدة، هذه القوى الإقليمية التي حاولت التأثير على مسار الأحداث وتحديد نتائجها في ميدان سياسي متقلب. أدى إضفاء الطابع الإقليمي على الأزمة والحرب الأهلية وما تلاها من الطائفية العرقية (العربية - الكردية) والدينية (العلوية - السنية - المسيحية) إلى خروج الانتفاضة عن مسارها، الامر الذي انعكس على تعزيز حظوظ النظام البعثي، الذي منح فرصة حكم جديدة، خاصة مع التحول في السياسة الأمريكية في آب/ أغسطس 2013. فقد أدى "فك الارتباط الاستراتيجي"، الذي اتبعته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بنشاط منذ ذلك الحين، إلى تفاقم الصراع على السلطة في المجال السياسي الطائفي، وتهميش القوى العلمانية وتوسيع الفجوة بينها وبين القوى الإسلامية الجهادية المتنامية. أثبتت القوى العلمانية المنقسمة داخليا على أسس عرقية ودينية وسياسية، والتي وقعت وسط تبادل إطلاق نار شرس بين البعث والإسلاميين، أنها غير قادرة على تشكيل جبهة موحدة لاستعادة الأراضي التي خسرتها. وتعرضت حظوظهم لضربة أخرى أكثر خطورة، حيث ظل الجزء الأكبر من الجيش السوري وقوات الأمن موالية للنظام، ولم تحدث الانشقاقات ولا الهروب من الخدمة على نطاق واسع. كما وفّر فراغ السلطة الحاصل أرضاً خصبة لنمو القوى الجهادية، بما في ذلك داعش. فقد أكسبتهم مرونتهم

التنظيمية وتماسكهم العسكري واستخدامهم الفاعل للعنف العشوائي في البداية دعما كبيرا بين القطاعات الساخطة من الأغلبية السنية، المنهكة بسبب الأزمة المطولة التي يبدو أنها تديم نفسها ويديرها نظام شيعي - علوي[1].

أدت الحرب الأهلية وظهور قوى محلية تعمل بالوكالة وداعميها الأجانب إلى إضفاء الطابع الإقليمي على الصراع وعسكرة المجال السياسي في عام 2012. وقد غلب العنف لاحقا على العملية السياسية منذرا بنهاية فكرة الشرعية لنظام البعث التي أطلقتها الاحتجاجات الشعبية في ربيع عام 2011. كان النظام يقاتل بالفعل من أجل بقائه عندما كسبت القوات الجهادية الميدان العسكري وعندما هيمنت المعارضة عام 2013؛ لاحقا، لم تعد المعارضة ولا الجهاديون او غيرهم يرون أي شرعية قانونية للنظام، بل جميعهم عازم على تدميره. كان لصعود حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في روج آفا/ Rojava (منطقة شمال شرق سوريا)، إلى جانب توطيد مكاسبه الإقليمية وما تلاه من تشكيله لثلاثة مقاطعات سياسية-إدارية مستقلة (الجزيرة وكوباني وعفرين) في صيف عام 2012، دليل على تمزق هيكل الهيمنة السيادية للدولة السورية. تمكن الحزب الاتحاد الديمقراطي في الإعلان الرسمي عن الحكم الذاتي في كانون الثاني/ يناير 2014 نتيجة هذا التمزق والفراغ السياسي الناجم عن فشل السلطة السيادية في تأكيد سلطتها خارج منطقة الأمن وسيطرتها المباشرة[2].

كما ساعد صعود داعش، وقوته العسكرية الرهيبة ومكاسبه الإقليمية ونفوذه السياسي في سوريا والعراق، في تعزيز حظوظ الإدارة الذاتية الكردية في روج آفا بعدة طرق. فقد أدت عمليات إعادة الاصطفاف الجديدة في المجال العسكري، التي انخرطت فيها قوى دولية وإقليمية كبرى، إلى توفير الأرضية لحزب الاتحاد الديمقراطي لتعبئة الجزء الأكبر من السكان ولعب دور قيادي في الصراع ضد الآلة العسكرية والنفوذ السياسي لداعش. في روج افا، كان الدفاع عن كوباني وهزيمة داعش وطردها من المنطقة (تشرين الأول/ أكتوبر 2014 – كانون الثاني/ يناير 2015) تتويجا لتفوق حزب الاتحاد الديمقراطي الإقليمي ونوع من الشرعية الدولية. أعطى هذا مكانة خاصة لحزب الاتحاد الديمقراطي في الهيكل التشغيلي للتحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، والذي تم تحديده بشكل أساسي من خلال المتطلبات العسكرية واللوجستية للاستراتيجية الأمريكية في سوريا. وهكذا احتل حزب الاتحاد الديمقراطي مساحة استراتيجية خلقها عدم إرسال الولايات المتحدة لقوات برية في الحرب ضد داعش. إن عمل قوات الحماية الشعبية (YPG) كقوات مشاة أمريكية في ميدان المعركة المتوسع داخل وخارج الحدود الإقليمية لروج آفا، قد مكنها من المشاركة في صنع القرار الاستراتيجي في الإدارة اليومية للحرب. إن التوسع التنظيمي والنجاح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، القائم على أيديولوجية المساواة المجتمعية، مكّنه من تجاوز الحدود العرقية واللغوية للمجتمع الكردي والوصول إلى عدد أكبر وأكثر تمايزا من السكان في المنطقة. لعب حزب الاتحاد الديمقراطي دورا قياديا في الهيكل المؤسسي لتشكيل قوات سوريا الديمقراطية، وهو تحالف فضفاض مكون من قوى متعددة الأعراق واللغات في المنطقة، تولت زمام القيادة في الحرب ضد داعش في أطراف الرقة، العاصمة العسكرية والأمنية لداعش. كما عزز التدخل العسكري الروسي، الذي غير التوازن لصالح نظام البعث، من المكانة السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا التي مزقتها الحرب. لقد استفاد حزب الاتحاد الديمقراطي من "التفاهم" بين الولايات المتحدة

---

1 For informed accounts of the crisis which aim to locate it in its historical and political context see: McHugo, J. Syria: A recent History, London, 2014; Phillips, C. The Battle for Syria; International Rivalry in the New Middle East, New Haven, 2016; Glass, C. Syria Burning: A Short History of the Catastrophe, London, 2015.

2 For informed accounts of the crisis which aim to locate it in its historical and political context see: McHugo, J. Syria: A recent History, London, 2014; Phillips, C. The Battle for Syria; International Rivalry in the New Middle East, New Haven, 2016; Glass, C. Syria Burning: A Short History of the Catastrophe, London, 2015.

وروسيا في المنطقة، حيث يبدو أن الحزب راضٍ عن دوره العسكري ونفوذه السياسي المتزايد. هناك دلائل تشير إلى أن كلا القوتين تعتبران حزب الاتحاد الديمقراطي أحد الأصول القادرة على لعب دور إيجابي في التنفيذ الفعال لاستراتيجياتهما في سوريا ما بعد داعش، على الرغم من عدم وضوح موقفهما من تطوير مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في روج آفا، ومن فكرة النظام السياسي الفيدرالي في سوريا. حيث إن وجود دولة فيدرالية ديمقراطية شرط أساسي لإمكانية استمرار الحكم الذاتي الديمقراطي في سوريا بعد الأزمة. فطالما لا يوجد نظام فيدرالي ديمقراطي في سوريا، فإنه لا يمكن ضمان استمرار مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في روج افا إلا بدوام أزمة السيادة وتمزق هيكل الهيمنة السيادية. تشير هذه النقطة إلى "التصميم الداخلي" للسلطة السيادية وطريقة هيكلها المؤسسي لمفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي كنموذج حكم لا يتمتع بالسيادة في ظل ظروف السيادة. أنها متشابكة. ستشكل هذه الحجة النقطة المحورية في نقدي لنظرية الحكم الذاتي الديمقراطي في سياق كردستان.

الدولة القومية وبدون جنسية[3]

هناك علاقة تاريخية ومنطقية بين الدولة القومية وبين (شعب/ قومية بلا دولة). فتاريخياً، وُلِدا توأمين: فهما نتائج متناقضة لعمليات وممارسات تكوين الدولة القائمة على الحقوق السيادية للشعب/الأمة في الحكم الذاتي. أما منطقيا، فإن الدولة القومية وشعب/قومية بلا دولة يقتضي كل منهما الآخر: إن القمع وإنكار واستبعاد المجتمعات/ الهويات غير السيادية هو شرط إمكانية الوحدة السياسية والقانونية للأمة التي تمثلها الدولة. عادة ما تتحقق هذه الوحدة من خلال اختزال الشعب إلى العرق السائد ضمن بنيته العرقية واللغوية والدينية والثقافية المتنوعة، وتقديمه ككيان موحد بهوية واحدة. إن اختزال الشعب إلى قومية، وبالتالي قمع بنيته العرقية واللغوية المتمايزة، كما سيتضح في القسم التالي، هو نتيجة للسلطة السياسية: إنه تأثير الفعل التأسيسي للدولة، الذي هو أيضا في نفس الوقت مكونة للأمة ولآخر غير السيادي، شعب/قومية بلا دولة. إن العمل التأسيسي للدولة، وهو تشكيل الأمة عن طريق اختزال "عامة الشعب" إلى "مجموعة اثنية"، هو أحد مكونات شعب/ قومية بلا دولة معاصرة. وهكذا فإن العلاقة المنطقية بين الدولة القومية وشعب/ قومية بلا دولة تتشكل من خلال عنف الفعل التأسيسي للدولة: إنها شروط إمكانية بعضهم البعض، والوقوف في علاقة هوية متباينة. كما ذكر أعلاه، هذا الارتباط داخلي في هيكل السلطة السيادية في الدولة القومية. سأعود إلى دراسة هذا الارتباط التاريخي المنطقي وأهميته لتحليل مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في سوريا فيما بعد[4].

يشهد التاريخ الحديث للكرد في الشرق الأوسط على حقيقة هذه الحجة. كما أن الأعمال التأسيسية للدول القومية في إيران (1906) وتركيا (1924) والعراق (1932) وسوريا (1946) دلالة أيضا على نشأة المسألة الكردية، وتحديد وحدتها وتنوعها في الشرق الأوسط الحديث. وقد قوبل العنف "الانجازي" و "التأويلي" الذي ارتكب ضد المجتمع الكردي من خلال أعمال

---

3 Stateless: يعرف المصطلح بأنه بدون الجنسية أو البدون، ولكن اعتقد ان المصطلح يتجاوز هذا التعريف وأن الكاتب يعني بهذا المصطلح هنا بالإثنية التي هي بلا دولة أو كيان [المترجم]

4 I have discussed the historical and logical connection between the nation-state and the stateless people/nation in detail in various of my writings on modern Kurdish history and politics; see for example 'The Kurds and Their Others: Fragmented Identity and Fragmented Politics', Comparative Studies of the Middle East, Africa and South Asia, vol. 18, no. 2, 1998; Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity, London 2012.

التأسيس، في لحظات تأسيس هذه الدول ذات السيادة، بمعارضة من قبل القوى السياسية الرائدة في المجتمعات الكردية في ذلك الوقت[5]. المعارضة الكردية للهيمنة السيادية، التي تحولت في كثير من الأحيان إلى المقاومة المسلحة بدرجات متفاوتة من المشاركة الشعبية، قاومت قمع الهوية الكردية، وكان النضال من أجل الاعتراف بحقوق الكرد في كيان مستقل كمجتمع عرقي ولغوي متميز يشكل جوهر المسألة الكردية في الشرق الأوسط الحديث. وبهذا المعنى، فإن القضية الكردية هي التعبير السياسي والتمثيلي لمقاومة الكرد ضد القمع السيادي وإنكار هويتهم وحقوقهم، وأيضا التعبير عن نضالهم من أجل الاعتراف بهويتهم وحقهم في حكم أنفسهم على أراضيهم. تشير المسألة الكردية على هذا النحو إلى تعدد الخطابات والممارسات التي تنشأ من تقاطع مجموعتين من العلاقات التي تنفي كل واحدة منها الاخرى، من القمع/ المقاومة، الإنكار / الاعتراف، بين الكرد والسلطات السيادية الأربعة التي تحكمهم في مجتمعهم وأراضيهم المنقسمة. يشير هذا التعريف إلى أن المسألة الكردية متأصلة في العلاقة الديالكتيكية للعداء الذي نشأ ورعاه عنف الأعمال التأسيسية للدول ذات السيادة. تم إقرار قمع وإنكار الهوية الكردية دستوريًا وتكرس في هيكل السلطة السيادية في هذه الدول القومية. لا يزال القانون الدستوري لهذه الدول يستبعد الهوية الكردية من العملية السياسية القانونية، أي من المجال المعترف به دستوريًا للسلوك السياسي المشروع، وإجبارها على الدخول في فضاء خارج نطاق القانون يحكمه العنف. وهكذا أصبح الكرد أهدافًا للعنف خارج نطاق القانون الذي تمارسه عليهم القوى السيادية بقدر ما قاوموا الهيمنة السيادية وفرض الهوية السيادية على مجتمعاتهم.

يمثل هذا المخطط النظري القضية الكردية في عمومها، مشيرا إلى مجتمع مزقه العنف السيادي في مختلف الفترات في السنوات المئة الماضية. إن العنف السيادي هو أحد مكونات القضية الكردية، وفي نفس الوقت يحدد التنوع التاريخي لشظاياها. يتم تحديد الخصوصية التاريخية لشظاياها، وتشكيلاتها وتطوراتها المتنوعة، من خلال تنوع السلطات السيادية التأسيسية: الدول الأربع ذات السيادة التي تشكلت في إطارها وعاشت وتطورت. الوحدة الممزقة للمسألة الكردية تتحدى الأصل المشترك وتاريخ موحد. توجد الآن "قضايا كردية"، لكل منها أصل متنوع وتاريخ متنوع، وهذا التنوع البنيوي يدل على استقلاليتها الخطابية كأهداف للتحقيق النظري. تتمتع المسألة الكردية في سوريا، موضوع هذه الدراسة، باستقلاليتها الخاصة، بينما تعرض في الوقت نفسه الملامح الرئيسية للمخطط النظري العام أعلاه. في سوريا، كما في العراق، كان تشكيل الدولة القومية الحديثة قد سبقه حكم استعماري، والذي، على الرغم من أنه استلزم نمطًا مختلفًا من الهيمنة، أرسى الأساس للبنية المؤسسية للدولة بعد الاستقلال. إن التطور المذهل للمسألة الكردية في سوريا، من الاعتراف الجزئي في ظل الحكم الانتدابي إلى الإنكار التام والاستبعاد بعد الاستقلال، يتم تعريفه من خلال نمطين مختلفين من الهيمنة[6].

المسألة الكردية في سوريا: السيادة وغياب التمثيل السياسي

تأسست الدولة الإقليمية الحديثة في سوريا على يد القوة الفرنسية المنتدبة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية. تأسست الدولة المستقلة ذات السيادة التي حلت محل الحكم الفرنسي في عام 1946 على الترتيبات الإقليمية الاستعمارية القديمة المنصوص عليها في اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916، والتي أقرتها فيما بعد عصبة الأمم في

5 See Derrida's discussion of the violence of the founding act of the state in 'The Force of Law: The Mythical Foundations of Authority' in P. Cornell et al (eds.): Deconstruction and the possibility of Justice, London 1992.
6 This general theoretical outline is discussed in detail in Vali, op. cit. 1998.

عام 1924. تشكلت الدولة السورية من خلال هذه الترتيبات والعمليات والممارسات السياسية والإدارية الناتجة عن تفصيلها في الهياكل الاجتماعية والثقافية المحلية. لقد ورثت وأجازت الحدود الإقليمية الاستعمارية التي رسمتها وصادقت عليها سلطات الانتداب، كذلك ورثت القوى الاجتماعية والسياسية والعلاقات التي حددت فيما بعد تشكيل النخب الحاكمة في الدولة الجديدة ذات السيادة. بهذا المعنى، شكلت اتفاقية سايكس بيكو الإطار التاريخي للسلطة السيادية الجديدة لكنها فشلت في تحديد هويتها. لأن سوريا المستقلة كانت تطمح لأن تكون دولة وطنية، مؤسسة سياسية حديثة بهوية وطنية موحدة. كان الإطار التاريخي الموروث من السلطة الاستعمارية يفتقر إلى الشروط القانونية والسياسية والثقافية اللازمة لضمان بناء مثل هذه الهوية. بما أن الاستقلال تلاه انتصار القومية العربية، فقد لعبت النخبة القومية دورا فعالا في إقامة الصلة الحاسمة بين العرق السائد / الأغلبية والسلطة السيادية. إن الهوية العربية للدولة، التي تم التأكيد عليها بلا هوادة في الخطاب الرسمي وشبه الرسمي، والمدعومة بالعنف السيادي الذي مارسته الأجهزة العسكرية والأمنية للدولة، أرست الأساس لقمع وإنكار الهوية والتاريخ والثقافة الكردية[7].

كان الكرد هم (الآخر) غير المرغوب فيه وغير المقبول لمجرد أنهم ليسوا عربا. بلغ التأكيد على الآخر الكردي ذروته في الخطاب الشامل للجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، حيث انتشرت التصريحات الرسمية عن الإنكار التام والقمع للهوية الكردية لتبرير وحدة وتفوق الأمة العربية. كان إنكار الهوية الكردية (من جانب الكرد) والخضوع للإرادة السيادية شرط أساسي لمنح المواطنة السورية واضفاء الشرعية على مكانتهم كجزء من الأمة العربية السورية. تجاوزت المواطنة عن طريق إنكار الهوية الشروط القانونية والسياسية للذاتية المرتبطة بهذه الهوية المشتركة؛ فقد كانت وسيلة لإخضاع الكرد، وضمان وضعهم كأهداف للسيطرة السيادية. بعد التعداد السكاني في الحسكة عام 1962، تم تجريد 120 ألف كردي من سكان محافظة الجزيرة من الجنسية السورية بموجب مرسوم حكومي. هذا الفعل، الذي دفعته الحاجة إلى "الحفاظ على الطابع العربي للجزيرة"، وصل أيضا إلى مصادرة الأراضي، ما أدى إلى إلغاء خضوع 20 في المئة من السكان الكرد، وأصبحوا عديمي الجنسية دون شروط قانونية لانعدام الجنسية في القانون الدولي. أشار الخطاب الرسمي إليهم على أنهم أجانب أو مكتومين؛ لقد كانوا أهدافا للسلطة وفرض عبودية جديدة عليهم، كانوا محرومين من حقوق التمثيل القانوني والسياسي، والتعليم، والعمالة، والملكية. بصفتهم أجانب، كانوا غير ممثلين، وباعتبارهم مكتومين كانوا غير موجودين. استمر الوضع الخاص للكرد على هذا النحو كما هو تقريبًا على مدى السنوات الأربعين التالية، وقد شهدت خلالها سوريا ثلاث انقلابات بعثية في أعوام 1963 و1966 و1970. طوال هذه الفترة، تم إنكار الهوية الكردية وقمعت فعليا من أجل الحفاظ على وحدة واستقرار الهوية السيادية السورية[8].

---

7 For histories of the formation and development of the Syrian state since the end of WW1 see the following: van Dam, N. The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party, London 2011 Hinnebusch, R. Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant, San Francisco, 1989; Mo'az, M. et al. (eds.): Modern Syria, Brighton, 1988; Zisser, E. Asad's Legacy: Syria in Transition, NY, 2001; Wedeen, L. Ambiguities of Domination, Politics, Rhetoric and Symbolism in Contemporary Syria, Chicago, 1999; George, A. Syria: Neither Bread nor Freedom, London, 2003.

8 Before the recent crisis there was little interest in the history, politics, and culture of the Kurds in Syria. Some major works on the history and politics of modern Syria are almost silent on this issue; others treat the Kurds as a docile community uninterested or unable to have a voice in Syrian politics, a parochial issue at best. March 2004 was a watershed in this respect. See Yildiz, K. The Kurds in Syria, Forgotten People, London, 2005; Montgomery, H. The Kurds of Syria: An Existence Denied, Berlin, 2005; Lynch, M. and Perveen, A. Buried Alive: Stateless Kurds in

فرضت السلطة الحاكمة شروط وطريقة اخضاع الكرد عبر الحكومات المتعاقبة لنظام البعث من 1963 إلى 2004. كانت أنماط الخضوع الكردي، في الواقع، شكل من أشكال أنماط العبودية الذاتية، وبالتالي كانت شروطا للسيطرة السيادية تحت حكم البعث. بالنسبة لغالبية الكرد، الذين سُمح لهم بالاحتفاظ بالجنسية السورية مقابل إنكار هويتهم والحقوق والحريات المدنية والديمقراطية، كانت حقوق المواطنة بمثابة "حظر سيادي"، ولاستخدام مفهوم أغامبين: وسائل الاستبعاد بالاحتواء[9]. ومن ثم فإن انكار هويتهم هو شرط لذاتيتهم، مكنهم هذا الانكار من التمثيل من خلال سيادتهم أنفسهم. كان الكرد الذين جردوا من الجنسية السورية عام 1962 مستبعدين من المجال القانوني للسلطة؛ أُجبروا على الانخراط في مجال خارج نطاق القانون، حيث لم يعد للقانون مدلولا وكانت للسلطة طابعا عنيفا حصريا من خلال الآخرين السياديين. هؤلاء الكرد كانوا أهدافا "مشروعة" للعنف السيادي. كانوا مجردين من شروط الذاتية، غير قابلين للتمثيل. تم إنهاء هذه الظروف مع الانتفاضة الشعبية في آذار/ مارس 2004. كان الاعتراف بالهوية الكردية ورفع الحظر السيادي مقدمة لأزمة السيادة. كان ظهور حركة الاحتجاج الشعبي بمثابة بداية الانقسام في هيكل الهيمنة السيادية، مما مهد الطريق لصعود المظلومين بعد ما يقرب من عقد من الزمن[10].

يرق الوضع الحالي في سوريا إلى أزمة سيادة على المدى البعيد، ليس فقط على الوحدة القانونية وسلامة أراضي الدولة، ولكن أيضا على أسس الدولة الوطنية كشكل سياسي عالمي أورثته لنا الحداثة. إنها أزمة السلطة السيادية، و"سن القانون" و "الحفاظ على القانون". كان الفشل الدائم للحكومة السورية في استعادة النظام، والفشل في تمكين القانون لاحداث تأثيراته الواضحة على تمزق الهيكل السيادي للسلطة قبل اندلاع الحرب الأهلية. علاوة على ذلك، فإن انهيار النظام السيادي وعجز الدولة عن استعادته لم يظهرا عدم فعالية القانون فحسب، بل أظهر أيضا فشل القوة "خارج نطاق القانون" في إحياء النظام. اختفت الحدود التي تفصل بين العنف القانوني والعنف خارج نطاق القانون؛ ومن هنا جاء التحول في موضع السيادة من العملية القانونية إلى العمليات الأمنية العسكرية مما يعني، في الواقع، أن صاحب السيادة لم يعد بإمكانه البقاء على عتبة القانون والعنف، والوقوف في نفس الوقت داخل القانون وخارجه[11]. أدى تجزئة المجال السياسي والحاجة الماسة إلى إبقاء الأجهزة العسكرية والأمنية معا تحت قيادة موحدة إلى إجبار صاحب السيادة على الخروج من خلف الواجهة القانونية للدولة إلى دائرة العنف، وهو وضع يدل عليه مفهوم شميت (استثناء). لكن في سوريا، لم يكن لدى القائد الفرصة لاتخاذ قرار بشأن الاستثناء. تم تقديم حالة الاستثناء فقط كإمكانية، تم تفاديها بسرعة مع اندلاع الحرب الأهلية، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIL) وما تلاها من إضفاء الطابع الإقليمي على الأزمة. مع السيطرة على المجال السياسي المجزأ، أجبرت الأزمة السيادة على الخروج من عتبة القانون والعنف (مكان القرار الكلاسيكي بشأن الاستثناء) للعيش في المجال خارج نطاق القانون، مجال العنف؛ انهار النظام القضائي من حوله. إن الفشل الدائم وعدم الفعالية الصارخة للعنف السيادي في استعادة النظام لم يتركا مجالًا لاتخاذ قرار سيادي بشأن الاستثناء. لقد تجاوزت الأزمة الآن

Syria, Washington, 2006. Tejel and Alssopp provide informed accounts of Kurdish politics and history in more recent times: Tejel, J. Syria's Kurds: History, Politics and Society, Routledge, 2009; Alssopp, H. The Kurds of Syria: Political Parties and Identity in the Middle East, London 2014.

9 Agamben, G. Homo Sacer: Sovereign Power and the Bare Life, Chicago, 1998

10 For accounts of the 2004 uprising and subsequent developments in Kurdish politics in Syria see Tejel, op. cit. 2009 and Alssopp, op. cit. 2014.

11 This point refers to Schmitt's much- quoted definition of sovereign as 'he who decides on the exception', in Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty, Cambridge Mass, 1988, p. 5.

حالة الاستثناء، وتهدد ليس فقط بتدمير الأجهزة التنفيذية للسلطة، ولكن أيضًا بتدمير أسس السيادة ذاتها. لا يزال مصير الدولة ذات السيادة في سوريا مرتبطا بشكل شبه كامل بما ستؤول إليه الحرب من نتائج وتغييرات في موقع القوى في المجال السياسي الإقليمي ، ويعتمد بشكل شبه كامل على نتيجة الحرب الأهلية والتوازن المتغير للقوى في المجال السياسي الإقليمي[12].

لقد خلقت الأزمة، كما ذكرنا سابقا، فرصة جديدة لكرد سوريا للتعبير عن مطالبهم بالاعتراف والاحترام وحياة مستقلة خالية من الإنكار والتمييز والقمع. أدى انهيار هيكل الهيمنة والفشل الدائم للعنف السيادي في (إعادة) إرساء النظام في السنوات الخمس الماضية إلى فتح مساحة لظهور "القوة التأسيسية للشعب"، أي موضوع نظام ديمقراطي راديكالي قائم في روج آفا المستقلة منذ عام 2013[13].

ما وراء السيادة: الدولة القومية وإمكانية الاستقلال الديمقراطي

تهيئ أزمة السيادة الأرضية لنتيجتين سياسيتين، تفترض كل منهما شروطًا مختلفة للإمكانية: إما إلى إعلان حالة الطوارئ أو إلى ديمقراطية متطرفة. كانت هذه النتيجتين تشكل قطبين متعارضين للسيادة الممزقة بوضوح في العراق وسوريا وأيضا في الوقت الحاضر[14].

يشير مفهوم الطوارئ إلى أزمة في السيادة وفشل في إرساء القانون ، وفي إحداث التأثيرات الضرورية للحفاظ على الهيمنة السيادية، حيث تنهار سلطة الدولة على تطبيق القانون بشكل فاعلبشكل فاعل في مواجهة الأزمة المتفاقمة، مما يهدد بقاءها. تشار حالة الطوارئ إلى السلطة غير القضائية المكلفة بوضع حد لأزمة السلطة القانونية واستعادة النظام. وهي دائما "تنجذب" نحو السيادة بهدف استعادة الهيمنة. إنها قوة إصلاحية، محافظة في الأساس من حيث الروح: استعادة النظام هي استعادة السلطة السيادية وعلاقات الهيمنة. فحالة الطوارئ هو تجديد الفعل التأسيسي للدولة، وإن كان على أسس قانونية وسياسية جديدة. مثل الفعل التأسيسي نفسه، تفترض حالة الطوارئ مسبقًا قمع الهويات غير السيادية كشرط لإمكانية الهيمنة السيادية. إنها تعتمد على استمرار وفاعلية العنف، سواء العنف "التفسيري" أو العنف "الأدائي"، لاستعادة الهيمنة السيادية.

---

12 Schmitt op. cit. Also see his The Concept of the Political, Chicago, 1996.

13 The concept of the constituting power of the people, initially used by Benjamin in his seminal essay Critique of Violence, was reconstructed and developed by Antonio Negri and Michael Hardt, signifying the subject of their proposed radical democratic order in Multitude: War and Democracy in the Age of Empire, New York, 2004, and the Commonwealth, Cambridge Mass, 2011; see also Negri's Insurgencies: Constituent Power and the Modern State, Minneapolis, 1999, and his essay 'Sovereignty Between Government, Exception and Governance' in Kalmo, H. and Skinner, Q. (eds.): Sovereignty in Fragments: The Past, Present and Future of a Contested Concept, Cambridge, 2010.

14 Negri discusses similar conditions with reference to 'Beyond Exception'. For me exception is an outcome, and along with radical democracy, constitutes a condition and form of the resolution of the crisis of sovereignty. This a fundamental difference with important implications for this analysis. See Negri op.cit. 2010

تم تطوير مفهوم حالة الطوارئ لدى شميت في للطعن في الفهوم القانوني الجديد الذي طرحته الكانطية الجديدة، والمتمثل في أن القانون يسبق السياسة و هو مصدر السلطة المنصوص عليها في الدستور. وهو مصدر السلطة المنصوص عليها في دستور الدولة. يعارض شميت هذا النهج الليبرالي المعياري للقانون والسلطة في الدولة الدستورية، وينشر مفهوم الطوارئ لإظهار أن السلطة السيادية هي من مكونات القانون: فهي تضع القانون وتحافظ على القانون عن طريق القوة والعنف. حيث إن العنف المطلوب لتطبيق القانون من الداخل. فكما يجادل شميت بأن ممارسة العنف الداخلي للقانون ينكشف في حالة اعلان الطوارئ: القرار السيادي بتعليق القانون / الدستور من أجل استعادة النظام. إن قرار السلطة بتعليق العمل بالدستور لأجل استعادة النظام، تفترض مسبقا وجود سلطة سيادية قادرة على إزالة الظروف التي تحول دون تطبيق القوانين، وتعكس قدرة الحاكم المطلقة على إرساء النظام وضمان السيطرة عليه أيضا.هذه القدرة، بحسب شميت، تعتمد على القرار السيادي باستخدام العنف لاستعادة القانون والنظام. تزيل حالة الطوارئ الواجهة القانونية للسلطة في الدولة الدستورية، ويكشف عن صورتها العنيفة الحقيقية. كما يُظهر التناقض في قلب السلطة السيادية، سواء داخل أو خارج القانون، أو على عتبة القانون والعنف[15]. هذه الجوانب من تصور شميت لمفهوم الطوارئ تم تطويرها من قبل جورجيو أغامبين، الذي يحاول إعادة بنائه من خلال فصل مفهوم السيادة عن قالبه "القراري" في خطاب شميت، وتأسيسه في إطار ديالكتيكي مستلهم من قراءته لأطروحات بنيامين. في فلسفة التاريخ "[16].

إعادة بناء أغامبين لحجة بنيامين حول "أن يصبح الطوارئ قاعدة" هو محاولة لتجاوز الحدود النظرية لمفهوم شميت حول الدور التأسيسي للعنف السيادي من خلال طرحه على أرض مختلفة، ليس كعلاقة بين القانون والعنف، ولكن كعلاقة بين العنف القانوني والعنف خارج نطاق القانون. إن الحدود التي تفصل بين العنف القانوني والعنف خارج نطاق القانون غامضة بشكل مثير، لكن الغموض هو نتيجة للتغييرات في الأهداف ومن ثم في تقنيات الحفاظ على الهيمنة السيادية. إن هيمنة الاهتمامات الأمنية للحاكم المطلق (الإشكالية الأمنية للدولة حسب شروط فوكو)، والجمع اللاحق بين سلطة التشريع وسلطة الحفاظ على القانون في الأجهزة الأمنية للدولة الآخذة في التوسع، تخلق منطقة من عدم التمييز. يُقصد بمفهوم منطقة عدم التمييز، الذي نشره أغامبين، بالإشارة إلى موضع السلطة السيادية في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، والذي يقابل، في الواقع، الغموض في طبيعة السلطة السيادية داخل القانون وخارجه في آن واحد. منطقة عدم التمييز لا تشير فقط إلى توسيع العتبة بين القانون والعنف، المكان المخصص للسيادة في خطاب شميت، ولكن أيضًا وظيفة العتبة ذاتها. لأن منطقة عدم التمييز هي أيضًا في نفس الوقت منطقة "الشذوذ"، أو منطقة تعليق الحياة في خطاب أغامبين[17].

على الرغم من أن حجة أغامبين تُذلّل بعض القيوم في النظرية القرارية لدى شميت حول السيادة، فإن إعادة بنائه لمفهوم الطوارئ تجاوز بالكاد تلك القيود، لا سيما فيما يتعلق بهدفها الرئيسي، أي استخدام العنف خارج نطاق القانون. لاستعادة القانون والنظام. لأن استدامة حالة الطوارئ التي تنطوي عليها حجته تشير إلى استمرار أزمة السيادة، مما يشير إلى أن العنف خارج نطاق القانون الذي تنشره السيادة يفشل في تحقيق الهدف المنشود. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل استمرار / دوام حالة الطوارئ يعني ديمومة الأزمة، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تتمكن حالة الطوارئ من معالجة

---

15 Schmitt, C. op. cit. 1988

16 See Thesis 8 in Benjamin, W, 'Theses on the Philosophy of History', in Illuminations, New York, 2007.

17 See Agamben op. cit. 1998. The main themes of his theoretical framework, including 'exception becoming the rule', the 'zone of indistinction', and 'anomie', referred to in this work are further developed in State of Exception, Chicago, 2005.

الأزمة واستعادة الهيمنة السيادية؟ من الواضح أن فكرة الأزمة المستمرة / الدائمة أو المزمنة تشير إلى عدم فعالية التدابير المتخذة لتطبيع الوضع، بما في ذلك تدابير زيادة وتكثيف استخدام العنف. إنه يتعارض مع الحجج المؤيدة لفعالية العنف المركز كاستراتيجية طويلة الأمد لاستعادة النظام السيادي. وبالتالي فإن فكرة الأزمة المستمرة لها عواقب بعيدة المدى على حدود السلطة السيادية، أي حدود العنف السيادي لإعادة إنتاج الهيمنة السيادية كشرط لإمكانية النظام.

يشير تعريف شميت للطوارئ كمفهوم حدودي لنظرية السيادة بوضوح إلى حدود السلطة القانونية. تعرّف الطوارئ حدود السلطة القانونية حيث يتجاوز السيادة العتبة، ويدخل في مجال العنف خارج نطاق القانون لاستعادة النظام، أي الهيمنة السيادية. لذلك، يفترض المفهوم النظام كشرط لإمكانية الهيمنة السيادية والعنف خارج نطاق القانون كوسيلة لاستمرارها. من الواضح أن نتيجة الأزمة التي تعجل الطوارئ تعتمد على مدى وفعالية الاستخدام الاستراتيجي للعنف خارج نطاق القانون. العنف وليس القانون هو الذي يحدد حدود السلطة السيادية وقدرتها على استعادة الهيمنة. يدل استمرار الأزمة على استمرار الطوارئ كقاعدة تتجاوز النطاق القانوني للسلطة بقدر ما يشير إلى فشل العنف خارج نطاق القانون في استعادة الهيمنة. يفسر مفهوم الأزمة الدائمة التمزق الدائم في هيكل الهيمنة السيادية، ونهاية الخضوع وظهور الهويات غير السيادية من داخل هيكل الإنكار والقمع. إن الوجود النشط للآخر غير السيادي في المجال السياسي يدل على تمزق في بنية الفعل التأسيسي. يحدد العنف مجالًا من علاقات القوة تتحول فيه جميع الاختلافات، وخاصة الاختلافات العرقية والدينية، إلى تناقضات، مما يؤدي إلى استمرار الأزمة التي تحل محل الحدود النظرية والسياسية لمفهوم السيادة المرتبط بمشروع الدولة القومية.

تحل أزمة السيادة على هذا النحو محل الحدود القانونية لسلطة الدولة التي ينطوي عليها مفهوم الطوارئ في كل من صياغته الكلاسيكية من قبل شميت وتنظيره الأحدث من قبل أغامبين، لأنه في حالة الطوارئ، تعتمد قدرة صاحب السيادة على استعادة الوحدة القانونية للدولة بشكل صارم على مدى وفاعلية وسائل العنف المتاحة لنشر النظام. تكمن أهمية مفهوم الطوارئ في قدرته على كشف القناع عن القانون، ليبين بوضوح أن النظام القانوني يرتكز على هيكل الهيمنة وأن الوحدة القانونية للدولة الحديثة تعتمد على العنف الذي يمكن أن يؤمن الهيمنة. لا يمكنها تفسير أسباب أزمة السيادة: لماذا لا تستطيع السلطة ضمان الهيمنة، ولماذا لم يعد العنف الذي يحافظ على النظام القانوني والوحدة القانونية للدولة فاعلاً، وبعبارة أخرى، فإن الأسئلة التي يمكن أن تقودنا إلى قلب أزمة السيادة تظل بلا إجابة. تكشف أزمة السيادة وجه الآخر غير السيادي. إنه يظهر أن ظهور الآخر غير السيادي على الساحة السياسية يقوض الجهود المبذولة لاستعادة الوحدة القانونية للدولة عن طريق العنف. إن فشل العنف السيادي في استعادة الهيمنة هو في صميم أزمة السيادة، مع تداعيات مباشرة على قابلية مؤسسة الدولة القومية على البقاء كشكل سياسي عالمي.

إن الفعل التأسيسي للدولة، كما ذُكر سابقا، ليس فقط تأسيسيا للسلطة السيادية، ولكن أيضا لسلطة أخرى غير ذات سيادة. كلاهما يتشكلان من عنف الفعل التأسيسي، الذي يستمر في هيكل السلطة السيادية كعنف قمعي في المجالات الخطابية والسياسية - العنف التفسيري والأدائي، لاستخدام تحليلات دريدا التفكيكية - تحديد علاقاتها مع الآخر غير السيادي من حيث الهيمنة والتبعية. إن استمرار وجود الآخر غير السيادي في هيكل الهيمنة السيادية هو مؤشر على عدم الاستقرار الهيكلي. إنه يهدد الاستقرار السياسي وبقاء الدولة في ظروف أزمة سياسية حادة مثل أزمة السيادة. إن صراع الطرف غير السيادي من أجل الاعتراف، وسعيه من أجل الحرية، يفترض مسبقًا علاقات القوة التي تشمل، بحكم تعريفها، السلطة السياسية، بأشكال قد تتضمن أو لا تتضمن السيادة. إن كون أزمة السيادة تمهد الطريق لتحول الاختلاف العرقي

واللغوي إلى عداء سياسي يتجلى بوضوح من خلال تاريخ الدولة الحديثة في العراق وسوريا. العداء الذي تطغى عليه المتطلبات الاستراتيجية للحرب ضد داعش سيظهر بكامل قوته لتحديد المعالم الرئيسية للترتيبات السياسية التي ستوضع بعد الانتصار على جهاز العنف والموت هذا. إن القضاء على داعش لا يعني بأي حال نهاية أزمة السيادة. ومع ذلك، لا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنه يعني أن المرحلة التي حددتها أزمة السيادة لتحويل الاختلاف العرقي إلى تناقض قومي لا رجوع فيها. تعتمد احتمالية الاختلاف العرقي أو العداء القومي الذي يحدد الخطوط الرئيسية للعلاقة بين المجتمع غير السيادي والسلطة السيادية على شروط حل أزمة السيادة في حقبة ما بعد داعش في العراق وسوريا.

يمكن لهذه القراءة لأزمة السيادة في الشرق الأوسط العربي المعاصر أن تساعد في إبراز التكوين الخطابي والخصوصية السياسية لغير السيادة، أي المقاومة الكردية ومعارضة الهيمنة السيادية في سوريا الحديثة. إنه يظهر أن النضال من أجل التخلص من الهيمنة السيادية، على الرغم من أنه يتخذ أشكالًا مختلفة في مراحل متباينة من عملية المقاومة والمعارضة، يتم تحديده بشكل أساسي من خلال نمط الهيمنة السيادية، أي العمليات والممارسات التي تستخدمها السلطة السيادية لتأمين الهيمنة. لذلك فإن النضال غير السيادي دائمًا ما يمر عبر علاقات الهيمنة السيادية الموضحة في أسلوب المواجهة مع القوة السيادية. لقد قيل إن ظهور أزمة السيادة تميز بفشل السلطة في تأمين الهيمنة وما تلاه من تمزق في هيكل الهيمنة السيادية، وتحرير غير السيادي من القمع السيادي. وقد أدى هذا التمزق إلى تفكك الإطار القانوني للسلطة، وبالتالي عدم فاعلية العنف القانوني في تأمين الهيمنة، وإجبار الحاكم المُطلق على تجاوز العتبة والدخول في مجال العنف خارج نطاق القانون. يتزامن هذا مع تحول الاختلاف العرقي والديني إلى تناقض تام، مما يعزز علاقات القوة بين السلطة السيادية والأخرى غير السيادية حيث إنها تسعى إلى تحقيق أهداف وأهداف متبادلة في مجال سياسي تقوم على العلاقات الثنائية. في المجال خارج نطاق القانون، يحدد العداء بدلاً من الاختلاف علاقات القوة، مما يقوض بشكل فعال الأساس العلائقي للهويات في المجالات السياسية والأيديولوجية. وهكذا تتجه الهويات العرقية والدينية إلى أصحاب العلاقات العدائية بين السيادية وغير السيادية، محددين العمليات والممارسات العنيفة التي تنطوي عليها ديالكتيك الهيمنة والتحرير.

ازمة السيادة واعادة تشكيل المسألة الكردية

تعتبر ثورة القامشلي في 12 آذار/ مارس 2004 علامة فارقة في تاريخ الكرد في سوريا، وتمثل تحولا في العلاقة بين المجتمع الكردي ونظام البعث. على الرغم من سحق الانتفاضة، إلا أن آثارها ترددت في الميدان السياسي، حيث حددت العلاقة بين البعثيين والمجتمع الكردي. كانت الثورة تتويجا للاستياء المتزايد في المجتمع الكردي، الذي عجلته التطورات في العراق بعد سقوط صدام حسين في نيسان/ أبريل 2003. فالإنجازات التي حققها الكرد في العراق، والمذكورة في دستور الدولة الفيدرالية وثنائية القومية المقترحة والتي تم الإعلان عنها بعد فترة وجيزة من سقوط نظام البعث العراقي، كانت متقدمة جدا مقارنة مع التنازلات الضئيلة المقدمة للمجتمع الكردي في سوريا. هذه التنازلات، التي ترقى في أحسن الأحوال إلى اعتراف جزئي بالحقوق الثقافية والتدابير القانونية لإعادة حقوق المواطنة للأكراد المحرومين من ممتلكاتهم، تم تقديمها في فضاء سياسي واستطرادي جديد تم إنشاؤه من خلال السعي لإصلاح تنظيم الدولة والاقتصاد من قبل الحاكم الجديد بشار الأسد بعد استلامه السلطة عام 2000.

كانت إصلاحات بشار محافظة في جوهرها، حيث ركزت على ترسيخ سلطته في الجهاز الرئيسي للهيمنة السيادية في البلاد. لم يكن الهدف من إعادة هيكلة الحزب والجيش والأجهزة الأمنية في الدولة زيادة تماسكها التنظيمي وكفاءتها الوظيفية، ولا

شرعيتها الشعبية في المجال السياسي. بل الهدف تعميق وتوسيع الولاء للقائد الجديد، وحماية وتعزيز سلطته ضد المعارضة داخل الدولة وخارجها. وقد أدى هذا إلى ترسيخ مكانة العلاقات البدائية بين القبيلة والعشيرة والعرق والعلاقات الدينية والانتماء في الهيكل المؤسسي للدولة من ناحية، وزيادة إضفاء الطابع الرسمي على المجتمع المدني من ناحية أخرى، ما يؤكد من جديد السياسة الطائفية التي كان من المفترض أن تعمل الإجراءات الإصلاحية على تحييدها أو القضاء عليها. عززت إعادة تنظيم أجهزة الهيمنة السيادية في عهد بشار من موقف تلك الجيوب العلوية /الشيعية والقبلية / العشائرية التي كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقيادة السياسية، مما عزز سلطتها ونفوذها على حساب الأغلبية السنية والأكراد وعلى التواصل الاجتماعي. هذه الإصلاحات، الهادفة إلى ترسيخ وتوسيع الحكم الطائفي، لم تفعل شيئًا يذكر لتصحيح الاختلال المتزايد في الهيكل المؤسسي للسلطة السياسية. وقد ظهرت المعارضة المتزايدة لهذا الترسيخ للحكم الطائفي في فضاء سياسي ناشئ ظل تحت رقابة ورقابة صارمة من قبل أمن الدولة. المجال الاستطرادي الذي فتحته محاولة بشار لإعادة تنظيم قاعدة سلطته لم تتح له الفرصة للتطور إلى مجال عام، على الرغم من بدائيته. كان النقد العلني للسلطة السيادية خارج الحدود المقبولة التي حددها أمن الدولة، كما أكدت معالجة القضية الكردية قبل انتفاضة عام 2004.

حدود الفضاء السياسي الجديد للتعبير عن المطالب الكردية، ومن ثم وظيفتها وفعاليتها، مع ذلك، لم تكن ثابتة ولا مستقرة. لقد تغيروا بشكل كبير في السنوات التي أدت إلى الأزمة والحرب الأهلية، حيث أثرت الظروف الداخلية والخارجية على صياغة المجالين الاستطرادي والسياسي. تزامن تنفيذ إعادة التنظيم المحافظة لأجهزة الهيمنة السيادية مع الظروف السياسية الدولية والإقليمية الجديدة التي حددها صعود قوة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. إن الروح التدخلية للسيادة الإمبريالية الجديدة التي عبر عنها استراتيجيو المحافظين الجدد بدأت في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، حيث كانت أفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003 مسرحها الرئيسي. كان الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق واحتمال غزو سوريا، التي اشتهرت بالفعل كدولة منبوذة في محور الشر في خطاب المحافظين الجدد، تلوح في الأفق بشكل كبير في الحسابات السياسية لنظام البعث والمعارضة الكردية على حد سواء، وإن كان ذلك لفترة طويلة. أسباب مختلفة عززت انتفاضة القامشلي من مخاوف نظام البعث من أن تستغل الولايات المتحدة الوضع، وفي نفس الوقت عززت الآمال الكردية في وضع حد لظروف الإنكار والقمع. إن اختيار البعث لتليين موقفه بعد قمع الانتفاضة والسماح بالتعبير عن المطالب الكردية في الفضاء السياسي أظهر انعدام الأمن الناتج عن عدم قدرته على التأثير في مجرى الأحداث خارج ولايته الداخلية، ولا سيما العراق.

على الرغم من أن نهج بشار الأسد الأكثر ليونة تجاه المطالب الكردية لم يتجاوز أبدًا الاعتراف العلني بوجود الكرد كمجتمع عرقي، إلى جانب استعادة حقوق المواطنة للمحرومين في الجزيرة والاعتراف الجزئي بالحقوق الثقافية، ساعدت الأحداث على الصعيدين الوطني والإقليمي منذ عام 2000 على وضع القضية الكردية على الأجندة السياسية السورية. لكن بروز الكرد في المجال السياسي لم يخل من معارضة في المجتمعين السني والمسيحي. عارض الإخوان (الإخوان المسلمون)، القوة الأبرز في المعارضة السنية السرية لنظام البعث، بشكل فعال تمثيل المطالب الكردية في المجال السياسي السوري، وهو الموقف الذي وصل فعليًا إلى إنكار الهوية الكردية قبل اندلاع الحرب. الحرب الأهلية، والتي تم الإبقاء عليها حتى الآن. في غضون ذلك، عبر المجتمع المسيحي عن استيائه من صعود الكرد في الجزيرة بلغة عنصرية صريحة، مؤكدين تفوقهم الحضري المتعلم على الفلاحين الكرد غير المتحضرين.

بعد عام 2004، حاول نظام البعث استغلال الانقسامات العرقية والدينية المتزايدة، مع التركيز بشكل خاص على المعارضة السنية والمسيحية المتزايدة للهيمنة الكردية في الفضاء السياسي الجديد الذي فتحته الانتفاضة. لم يكن هدف النظام هو العودة إلى الأيام الخوالي بقدر ما كان يهدف إلى تعزيز تفوقه المتراجع في البلاد من خلال مقاربات جديدة تتطلب الحد الأدنى من استخدام القوة القسرية والعنف. فيما يتعلق بالمجتمع الكردي، كان هذا يعني تشجيع الميول الطائفية، وتقويض محاولات الأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية لتشكيل جبهة موحدة ضد النظام في أعقاب انتفاضة القامشلي. كانت السيطرة الفعالة على الفضاء السياسي الجديد، وتحديد حدوده وشروط المشاركة في الخطاب والممارسة المعارضة، هدفًا أساسيًا لحكم بشار الأسد بعد قمع الانتفاضة. وتمكن من ركوب العاصفة المتجمعة في هذا الفضاء، لا سيما الخطر المتصاعد المتمثل في معارضة كردية موحدة لنظام البعث، حيث بدأ خطر التدخل العسكري الأمريكي ينحسر بعد عام 2007. تقلصت المساحة السياسية الجديدة التي أنشأها انتفاضة عام 2004 بشكل كبير عندما بدأت موجات الربيع العربي في ضرب دمشق في آذار/ مارس 2011.

ظل المجال السياسي الكردي مجزأ بشدة قبيل الربيع العربي. تعززت الانقسامات المزمنة والصراع الطائفي بين القوى السياسية ودوائرها الداعمة في المجتمع من خلال ديناميكيات الطرد المركزي الكامنة للولاءات البدائية من ناحية، والولاءات للقوى السياسية الكردية غير السورية في المنطقة، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) في العراق وحزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا، من ناحية أخرى. حددت هذه الولاءات والاصطفافات أيضا المواقف والخلافات والصراعات داخل كل حزب سياسي ومنظمة، مع آثار عميقة تمتد إلى المجال السياسي العسكري في روج آفا الحالية. ومع ذلك، فإن انتفاضة 2004، التي استمرت في تحدي سلطة نظام البعث بدرجات متفاوتة من القوة والدعم الشعبي لما يقرب من عام، غيرت من الأرضية وغيرت الهيكل الاجتماعي للحركة الكردية. على الرغم من استمرار العنف السيادي في تحديد حدود الخطاب الديمقراطي، فإن الإشارات إلى المسألة الكردية، مهما كانت محدودة، تضمنت بشكل متزايد مناقشات حول الحلول وشروط إمكانية حدوثها في سوريا. كان هذا تحولا حاسما في تمثيل القضية الكردية، ووضعها على جدول الأعمال ليس كمسألة مؤامرات إمبريالية - صهيونية ضد وحدة وسلامة أراضي الأمة العربية السورية، ولكن باعتبارها قضية محرومة من الهوية والحقوق المكبوتة. وحريات المجتمع التي تتجاهلها الدولة والمعارضة على حد سواء. في حين أن الانتفاضة لم تحقق بشكل مباشر أكثر من الاعتراف الجزئي بحكم الأمر الواقع بالهوية الكردية، إلا أنها دفعت بالجماهير الكردية إلى الميدان السياسي، مما سهل ظهور "الشعب الكردي" كموضوع سياسي في السياسة السورية. كان الوجود النشط والخطاب والممارسة لهذا الموضوع السياسي الناشئ هو الذي جاء لتحديد الطابع الديمقراطي للفضاء السياسي الجديد في المجتمع الكردي بعد عام 2011.

الصياغة الخطابية لمفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي

يشير مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي إلى أشكال الحكم الذاتي غير السيادي ضمن الإطار الإقليمي لدولة ذات سيادة. قد يكون الحكم الذاتي إقليميا وقد لا يكون، لكنه دائما يتجنب السيادة السياسية الحديثة وشكلها المؤسسي المميز لاعتبارات استراتيجية أو سياسية - أخلاقية. في سياق كردستان أيضًا، يشير مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي، الذي تم توضيحه في كتابات عبد الله أوجلان، بشكل أساسي إلى السعي إلى الحكم الذاتي ضمن الإطار القانوني السياسي للدول ذات السيادة التي تحكم أجزاء من أراضيها المقسمة. يُزعم أن الهيكل المؤسسي والعمليات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة

المستقلة ترتكز على ثقافة ديمقراطية تتميز بالمشاركة المجتمعية في عملية صنع السياسات والقرارات، والمساواة بين الجنسين، ورعاية المجتمع والبيئة.

يقال إن أصول هذه العمليات والممارسات تعود الى الحضارات الأصلية لبلاد ما بين النهرين القديمة، ولا سيما الحضارة السومرية، والتي تم الحفاظ عليها ونقلها إلى الحضارات التالية في المنطقة. لكن المسار "الطبيعي" لتطور هذه الثقافة الديمقراطية المحلية ومؤسساتها المجتمعية انقطعت بسبب "الحداثة الرأسمالية" وشكلها السياسي العالمي، الدولة القومية، التي لم تشوه المسار الطبيعي للتاريخ فحسب، بل دمرت أيضا الحكم الذاتي. مؤسسات السياسة واتخاذ القرار بفرض الحكم السيادي الحديث عليها. وبالتالي، فإن مفهوم الاستقلال الديمقراطي يتعامل مع الحداثة الرأسمالية وخاصة مؤسسة الدولة القومية كأسباب خارجية، مما يشوه التطور التاريخي الطبيعي لمجتمعات بلاد ما بين النهرين، بما في ذلك كردستان. هذه الرأسمالية الغريبة عن طبيعة هذه المجتمعات والمفروضة عليها من الخارج، تبقى غريبة عن التكوينات الثقافية الأصلية. يعزو مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي المسألة الكردية إلى الطابع القمعي للدولة القومية: يقال إن السيادة الحديثة مسؤولة عن قمع وإنكار الهوية والحقوق الكردية. الطابع القمعي للسلطة السيادية، وقوتها الشمولية، وطبيعتها التمييزية، ووظيفتها الإقصائية، تستبعد الدولة القومية كحل قابل للحياة / موثوق به للمسألة الكردية. يجب على الكرد تجنب تكرار هذه التجربة الفاشلة للحداثة الرأسمالية. يتم عقد مفهوم الاستقلال الديمقراطي لتقديم بديل جذري للمؤسسة "البرجوازية" للدولة القومية[18].

يوضح هذا المخطط الموجز السمات الأساسية لنظرية الحكم الذاتي الديمقراطي في السياق الكردي[19]. يُقال إن إدخال الحداثة الرأسمالية وإقامة الدولة القومية هما سبب تشويه التاريخ والمجتمع الكردي وكذلك سبب القضية الكردية. ينطوي مفهوم التاريخ الطبيعي على غياب العلاقات الاجتماعية لتحديد ديناميكاته واتجاهه. وبالمثل فإن مفهوم المجتمع والحياة المجتمعية الخالية من السلطة وعلاقات الهيمنة والتبعية هو مفهوم خاطئ من الناحية النظرية ولا يمكن الدفاع عنه

---

18 See Ocalan, A. Prison Writings, The Roots of Civilization, Vol. I 2007, and The Road Map to Negotiation (Prison Writing, 3), 2012. All references are to the English editions of these sources. Ocalan acknowledges the influence of Murray Bookchin, the American Libertarian-Socialist-Ecologist theorist, as his teacher and source of inspiration, but his conception of democratic autonomy varies from that of Bookchin on a number of key issues, including the historicist account of the evolution of the ancient communal/natural origins of Mesopotamian socio-cultural institutions, the institutional structure of democratic autonomy and the role of political party organization in the process of the constitution and consolidation of democratic autonomy. These differences are discussed by Leezenberg in a recent article on the concept of democratic autonomy which attempts to engage critically with Ocalan's writings. Leezenberg's work is a rare, though limited, critical engagement with Ocalan's concept: he focuses almost exclusively on issues related to institutional organization of democratic autonomy and the concept of self-defense, leaving aside the discursive formation of the concept and critical issues related to the theorization of the conditions of possibility of the concept of democratic autonomy, see Leezenberg, M. 'The Ambiguities of Democratic Autonomy: the Kurdish Movements in Turkey and Rojava in South European and Black Sea Studies, Vol. 16, no. 4.

19 There have been a number of academic studies of the ideological formation and development of the PKK in the last few years. See among others: Akkaya, A and Jongerden, J. 'Reassembling the Political: The PKK and the Project of Radical Democracy', European Journal of Turkish Studies, no. 14; Jongerden, J. 'Radicalizing Democracy: Power, Politics, People and the PKK' in Research Turkey, 4. No. 3; Gunes, C. The Kurdish National Movement in Turkey: From Protest to Resistance, London, 2012; White, P. The PKK: The Coming Down From the Mountains, London 2015; Yeyen, M. 'Armed Struggle to Peace Negotiation: Independent Kurdistan to Democratic Autonomy: the PKK in the Context', Middle East Critique, 2016, http://dx.doi.org/10.1080/19436149.2016.1218162

تاريخيا. ومع ذلك، ليس في نيتي هنا أن أعترض على هذه المفاهيم للتركيز على تكوينها النظري وتمثيلها الخطابي. بدلاً من ذلك، هدفي هو إظهار أن هذه المفاهيم، على عيوبها، ضرورية للبناء النظري لمفهوم الاستقلال الديمقراطي، ولا سيما لتصور الدولة القومية كمؤسسة خارجية (غير أصلية) مسؤولة عن مسألة كردية. سوف يُقال إن الإصرار على المظهر الخارجي للدولة القومية في تاريخ مجتمعات بلاد ما بين النهرين التي تحتوي على أجزاء من الأراضي الكردية، له عواقب وخيمة على وضع تصور لشروط إمكانية مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي. وبشكل أكثر دقة، فإنه يعمل على إخفاء داخلية عنف الفعل التأسيسي، والآلية الأصلية لقمع وإنكار الهوية الكردية، إلى بنية الهيمنة السيادية في الدولة القومية، وبالتالي يتجاهل مركزية السلطة السيادية لظروف احتمالية مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في أي جزء من الأراضي الكردية تحكمه حاليا دولة ذات سيادة. تعتبر الهيمنة السيادية مركزية للمناقشة النظرية لشروط تحقيق المشروع في تركيا وسوريا الحالية، والتي تشكل الأرضية العملية لتطبيق المشروع.

شروط امكانية مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي

يفترض مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي شروطا محددة للإمكانية كمشروع سياسي لضمان تحقيقه وحل القضية الكردية. سيتم تحقيق المشروع السياسي في ظل سيادة الدول التي تدير حاليا الأراضي الكردية. لذلك، ترتبط هذه الشروط بشكل أساسي بالخصوصية التاريخية للسلطة السيادية وتأثيراتها على المجتمع الكردي. على الرغم من أن هذه الشروط قد لعبت دورا واضحا في تشكيل وتطوير المسألة الكردية، إلا أنها لم يتم ذكرها في البناء الخطابي للمفهوم، لكنها تظل خارجة عنه. ويقال إن مظهرهم الخارجي يقوض بشكل فعال التماسك الخطابي لمفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي، مما يلقي بظلال من الشك على إمكانية حل القضية الكردية ضمن الإطار القانوني - السياسي لسيادة الدولة. حزب العمال الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي في باكور/ الشمال وحزب الاتحاد الديمقراطي في روج آفا ملتزمان بمشروع الحكم الذاتي الديمقراطي أيديولوجيا وبرامجيا. تم دمج هذا المفهوم بشكل مختلف في برامجهم السياسية، وتحديد أهدافهم الاستراتيجية وإعلام خطابهم وممارساتهم. نظرا لسلطة أوجلان كمنظر لها، وهالة التفوق الأخلاقي والسياسي المرتبط بشخصيته داخل هذه المنظمات، فقد تم استخدام مفهوم الاستقلال الديمقراطي أيضا كوسيلة لإضفاء الشرعية على الخطاب والممارسة منذ عام 2005. خاض حزب الشعوب الديمقراطي حملة انتخابية ناجحة باسم الحكم الذاتي الديمقراطي، متجاوزا الحدود العرقية للسياسة الكردية ووصل إلى الناخبين غير الكرد في حزيران/ يونيو 2015. من ناحية أخرى، فشل حزب العمال الكردستاني، في (مقاومة المدن)، التي ينظر إليها على أنها مرحلة أولية في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في كردستان تركيا، في تحقيق هدفها المعلن. فقد تم قمع العمل المسلح (ما يسمى بحرب الخنادق) من قبل الدولة التركية، باستخدام العنف المركّز على نطاق واسع ودون تمييز ضد المقاتلين في الشوارع والسكان المدنيين في المدن الكردية. عزت قيادة حزب العمال الكردستاني فشل استراتيجيتها إلى مجرد سوء تقدير من جانبها لحجم وشدة عنف الدولة ردًا على عملية المقاومة المدنية[20].

على ما يبدو ان الرد من الحكومة التركية، كان غير متوقع من جانب الكردي، لكنه كان له تداعيات مباشرة على شروط إمكانية مفهوم الاستقلال الديمقراطي، فقد ظلت قيادة الحزب ومجموعة الأتباع والمتعاطفين صامتين، كما لو كان البناء

20 See my interviews in Agos Jan. 2016 and Evrensal Sept. 2016

النظري للمشروع لا علاقة له بهذه النتيجة. كان الصمت يعني ضمنيا، بعبارات لا لبس فيها، أن شروط إمكانية مفهوم الاستقلال الديمقراطي كانت مستوردة بالنسبة لهم، وليس لها أي تأثير على تطبيقه وإدراكه في المجال السياسي. لقد دفعت قيادة حزب العمال الكردستاني ثمنا باهظا لهذا المفهوم الخاطئ الأساسي، على الرغم من أنهم يرفضون القبول العلني بوجوب إعادة النظر في النظرية في ضوء تجربة المقاومة المدنية. الآن مع الاستفادة من الإدراك المتأخر، يجب ألا يترددوا في الاعتراف بأن شروط إمكانية مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي هي داخلية في هيكلها النظري، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على شكل وشروط تحقيق المشروع. والاعتراف بهذا لا يعني نبذ المفهوم جانبا، بل إعادة بنائه، لتمكينه من تفسير العلاقة الداخلية بين المجتمع الكردي والسلطة السيادية في تركيا. يتضمن هذا الارتباط علاقات الهيمنة والإخضاع والقمع والمقاومة، وبالتالي فهو متجذر في عنف الفعل التأسيسي للدولة التركية. يجب تنظيرها وتوضيحها في هيكل المفهوم في كل حالة من تطبيق المفهوم. الفعل التأسيسي، كما قيل، هو من أسس السيادة التركية والآخر الكردي. إنه جزء لا يتجزأ من هيكل الهيمنة السيادية، وسيستمر في تحديد طريقة علاقتهما حتى لحظة التمزق عندما يبدأ العنف السيادي يفقد فعاليته في مواجهة المقاومة المتزايدة والعنف المضاد من جانب الطرف الآخر غير السيادي.

على عكس تأكيدات مفهوم الاستقلالية الديمقراطية، فإن المقاومة غير السيادية للهيمنة السيادية تتجاوز بكثير الدفاع عن النفس، فهي في الوقت نفسه بحث عن السلطة التي تنطوي على علاقات القوة، والتي قد تتضمن أو لا تتضمن العنف[21]. وبالتالي، فإن مقاومة الآخر غير السيادي، سعيه للسلطة، قد تتخذ شكلاً دستوريا قانونيا يتم اتباعه من خلال القنوات السياسية الديمقراطية القائمة، مثل المسار الذي سلكه حزب الشعوب الديمقراطي المؤدي إلى الانتخابات البرلمانية في حزيران/ يونيو 2015. في هذه الحالة، يفترض السعي إلى السلطة الحرية لتمكين غير السيادي من بناء أوسع تحالف ممكن مع القوى الديمقراطية في المجال السياسي، من أجل حشد الدعم النشط والأصوات من شريحة عرقية ولغوية مختلفة. والهويات الجنسية والثقافية والاقتصادية. تشكل معارضة السلطة السيادية ورفض الانصياع لإرادتها السلطوية النواة الداخلية للهويات المتنوعة التي تنضم إلى هذا التحالف؛ حالة تدل على مفهوم "المشترك" الذي طوره نيغري وهاردت، والذي ينطوي على تعدد الهويات الفردية التي تشترك في موقف سياسي مشترك، والتي بموجبها تصبح أعضاء في المشترك[22].

المشترك ليس هوية مشتركة. بل هو موقف سياسي مشترك تتبناه هويات متنوعة. تكمن أهمية مفهوم العام في قدرته على إدراك واحترام خصوصية الهويات المكونة له. من ناحية أخرى، قد تتخذ المقاومة غير السيادية شكلا سياسيا عسكريا يتضمن استخدام القوة. في هذه الحالة، سيتم تحديد شروط التحالف الديمقراطي ضد الهيمنة السيادية في المقام الأول من خلال مدى وفعالية القوة على المجال السياسي، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل مشترك. تعتبر هذه الأشكال من المقاومة داخلية في هيكل الهيمنة السيادية، وهذا يعني بوضوح شديد أنها أكثر بكثير من مجرد استراتيجيات للدفاع عن النفس؛ هم في نفس الوقت أشكال البحث عن السلطة. لقد رأينا كلا الشكلين في التاريخ الحديث للمقاومة الكردية في تركيا: استراتيجية حزب العمال الكردستاني للمقاومة المسلحة ونضال حزب الشعوب الديمقراطي من أجل تشكيل تحالف ديمقراطي واسع في المجال السياسي. في حين أن الأول كان بالكاد قادرًا على تجاوز الحدود العرقية واللغوية للمجتمع الكردي والوصول إلى القوى الديمقراطية في المجتمع المدني التركي، فقد حقق الأخير هذا الهدف الاستراتيجي وعمل كقوة غير عرقية "وطنية" / على مستوى البلاد في تركيا بشكل عام.

---

21 See Ocalan on resistance op.cit 2012 English trans

22 See Hardt&Negri Multitude op. cit 2004, part 2 chapter 3

ومع ذلك، في الوقت الحاضر، هو قبل كل شيء صعود حزب الاتحاد الديمقراطي في الميدان السياسي السوري ونجاحه الهائل في الحرب ضد داعش الذي أصبح يمثل مفهوم الحكم الذاتي الديمقراطي. تعززت مصادر هذا المفهوم بشكل كبير منذ عام 2012، عندما أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي عن هدفه المتمثل في إنشاء نظام اجتماعي اقتصادي جديد مستوحى منه. يُنظر إلى إنشاء كانتونات الجزيرة وكوباني وعفرين الثلاثة، على أساس إدارة ديمقراطية جديدة ومساواة بين الجنسين، على نطاق واسع على أنه فجر حقبة جديدة ليس فقط في روجافا وكردستان الكبرى، ولكن أيضًا في الشرق الأوسط بشكل عام، تهيمن عليها أنظمة استبدادية قمعية، دينية وعلمانية، مع القليل من الاهتمام بالحقوق والحريات المدنية والديمقراطية. على الرغم من نجاح حزب الاتحاد الديمقراطي في روج آفا، فإنه بالكاد يظهر التماسك الخطابي والاتساق المنطقي لمفهوم الاستقلال الديمقراطي. على العكس من ذلك، فإن نجاح مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في روج آفا يرجع إلى حد كبير إلى استمرار أزمة السيادة وتمزق بنية الهيمنة السيادية في سوريا، الأمر الذي قوض الوظائف المركزية للسلطة السيادية وقطع صلاته بالمناطق الخارجة عن سيطرة الدولة المباشرة، بما في ذلك روجافا[23].

هذا الوضع، الذي استمر على مدى السنوات الخمس الماضية، يمثل الاستقلال السياسي والإداري لروج آفا. حيث مكّن استمرار الأزمة، حزب الاتحاد الديمقراطي من اتخاذ خطوات أولية في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي الخالي من تدخل الدولة والآثار المنهكة للسلطة السيادية. على عكس باكور، فإن الانحرافات في النظرية في روجافا أصبحت غير ذات صلة بتنفيذ المشروع، ويرجع ذلك أساسًا إلى استمرار الأزمة وتمزق هيكل الهيمنة السيادية. بعبارة أخرى، لقد حررت الأزمة المشروع من عقبة أساسية في طريق تحقيقه، وقدمت فرصة فريدة لإنشاء منطقة حكم ذاتي في روجافا ضمن الولاية القضائية الوطنية لدولة ذات سيادة غير قادرة على ممارسة السيادة. يمكن أن يستمر مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي في روج آفا في الازدهار طالما استمرت الأزمة وشروط السيادة، ولا سيما سلطة ممارسة المركزية الإقليمية، بعيدًا عن الدولة السورية بشكل فعال. ستعتمد النتيجة النهائية على ظروف حل الأزمة وتوازن القوى الناتج بين الدولة وإدارة روج آفا المتمتعة بالحكم الذاتي في سوريا ما بعد الأزمة. قد يتم تسوية النتيجة من خلال المواجهة العسكرية وقوة السلاح إذا لم يتم ضمان الوضع القانوني السياسي لمنطقة روجافا المستقلة في الإطار القانوني لسوريا ذات السيادة. سيكون الطابع السياسي لدولة ما بعد الأزمة حاسمًا في هذا الصدد. لنهاية الأزمة واستعادة النظام السيادي سيعنيان أيضًا نهاية التمزق في هيكل الهيمنة السيادية.

الخاتمة

تشير هذه الحجة بوضوح شديد إلى أن هناك خيارين فيما يتعلق بشروط تحقيق مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي. أولاً، أدت أزمة السيادة الحادة إلى حدوث تمزق في هيكل الهيمنة ونهاية الخضوع وصعود المجتمع الكردي اللاحق، وهو ما تدل عليه التطورات في روج آفا منذ عام 2012. ثانيا، التفاوض على شروط الحكم الذاتي كشرط للنضال ضد الخضوع من خلال

23 For recent publications on Rojava and the system in place in the three constituent cantons see: Kucuk, B and Ozselcuk, C. The Rojava Experience: Possibilities and Challenges of Building a Democratic Life; Usundag, N. Self-Defence as a Revolutionary Practice in Rojava, or How to Unmake the State; Madra, Y. M. Democratic Economy Conference: An Introductory Note, all three in The South Atlantic Quarterly, January 2016. Also Kapp, M et al. Revolution in Rojava: Democratic Autonomy and Women's Liberation in Syrian Kurdistan, London, 2016.

الانخراط في عملية ديمقراطية حقيقية وشاملة، تنطوي على تعبئة نشطة للمجتمع المدني وتحالف وتعاون واسع النطاق مع القوى الديمقراطية في المجال السياسي. يجب أن يكون الهدف الرئيسي من هذه العملية هو نزع الطابع الأمني عن المسألة الكردية / الهوية كشرط مسبق ضروري لإصلاح دستوري ديمقراطي. على عكس وجهة النظر التي يتبناها عدد من الأكاديميين والصحفيين البارزين على اليسار واليسار الوسطي من الطيف السياسي في تركيا، فإن الإصلاح الدستوري، كما هو ضروري، لا يمكن أن يقتصر على تغيير المفهوم الحالي للمواطنة التركية. إن نزع العرق عن الجنسية التركية المقترح، رغم أنه إجراء ديمقراطي ضروري، لا يكفي بأي حال من الأحوال لضمان نزع الطابع الأمني عن المسألة الكردية / الهوية. لتصوير الآخر الكردي باعتباره تهديدًا دائمًا للأمن القومي التركي في جميع الأوقات، فهو مستتبع في البنية الخطابية للهوية السيادية. بعبارة أخرى، إنه شرط لإمكانية الهوية السيادية/ الهوية الوطنية في لحظة تأسيس الدولة. الهوية السيادية، وبالتالي تمثيل الآخر الكردي كتهديد للأمن القومي، كلاهما من آثار الفعل التأسيسي للدولة، ويفترض كل منهما الآخر. ويترتب على ذلك أن نزع الطابع الأمني عن المسألة الكردية/ الهوية يفترض إعادة تعريف للهوية السيادية بحيث يتم قطع ارتباطها بالعنف الناجم عن تأسيس الدولة إلى الأبد. فقط الفصل الحاسم بين الهوية السيادية وعنف الفعل التأسيسي للدولة يمكن أن يوفر الأرضية للاعتراف بالآخر غير السيادي واحترامه[24].

هذا بالطبع يتطلب إطارا نظريا جديدا وأدوات مفاهيمية جديدة تتجاوز حدود النظرية الديمقراطية، وهي النقطة المرجعية المشتركة للأعمال التي تسعى إلى إيجاد "حل ديمقراطي" للمسألة الكردية. لأن النظرية الديمقراطية ترتكز على "فلسفة الوجود"، على حد تعبير دريدا، تقليد طويل الأمد ومهيمن في الفلسفة الغربية، يتميز بقمع الاختلاف في بنيته الخطابية[25]. هذا العنف الخطابي ضد الآخر يكمن في قلب النظرية الديمقراطية، ويأخذ في الاعتبار عدم حساسيتها تجاه الآخر، ويخفي الاختلافات التي تشكل هوية الآخر. يجب إعادة التفكير في النظرية الديمقراطية بشكل جذري وإعادة بنائها حتى تكون قادرة على طرد هذا العنف من بنيتها الخطابية وتصبح حساسة لمصير الآخر المكبوت، والاعتراف بالآخر واحترام حقوقه / حرياتها. هذا يمكن أن يمهد الطريق لمفهوم حقيقي للتعددية للتغلب على "المفارقة السياسية الديمقراطية" والاستغناء عن "العجز الديمقراطي"، والتي ليست سوى أسماء مختلفة لقمع وإنكار الآخر المتضمن في البنية الخطابية للنظرية الديمقراطية[26].

---

24 I have discussed this issue in detail in Vali 1998 op.cit, and my 'The Stolen History' introduction to the Turkish translation of Essays on the Origins of Kurdish Nationalism, Istanbul, 2006.

25 See of Derrida, J. Of Grammatology, 1976, and Writing and Difference, London 1978.

26 See Connolly, W. E. Identity and Difference: Democratic Negotiations of political Paradox, 1992 and Mann, M the Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing, Cambridge, 2005